المعتزلة

obeikandl.com

obeikandl.com

المعتزلة:

وهم أصحاب واصل بن عطاء، وهو اعتزل عن مجلس الحسن البصري بسبب أن رجلاً دخل على الحسن فقال: يا إمام الدين، ظهر في زماننا جماعة يكفرون صاحب الكبيرة، وجماعة أخرى يوسعون فيها، ويقولون : لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، فكيف تحكم لنا أن نعتقد في ذلك؟

فتفكر الحسن، وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول أن صاحب أسطوانات المسجد، وأخذ يقرر على جماعة من أصحاب الحسن ما أجاب به، من أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، ويثبت له المنزلة بين المنزلتين، ويقول: إن المؤمن اسم مدح، والفاسق لا يستحق المدح، فلا يكون مؤمنًا، وليس بكافر أيضًا، لإقراره بالشهادتين، ولوجود سائر أعمال الخير منه، فإذا مات بلا توبة يخلد في النار؛ إذ ليس في الآخرة إلا فريقان: فريق في الجنة، وفريق في السعير، لكن يخفف عليه، وتكون دركته فوق دركات الكفار، فقال الحسن: قد اعتزل عنا واصل.

فلذلك سمي هو وأصحابه معتزلة، ويلقبون بالقدرية، لإسنادهم أفعال العباد إلى قدرتهم، وإنكارهم القدر فيها، وهم لقبوا أنفسهم بأصحاب العدل والتوحيد، لقولهم بوجوب الأصلح، وبنفي الصفات القديمة، فإنهم قالوا: يجب على الله (تعالى) ما هو الأصلح لعباده، ويجب عليه أيضًا إثابة المطيع، فهو لا يُخِل لما وجب عليه أصلاً، وجعلوا هذا عدلاً.

وقالوا أيضًا بنفي الصفات القديمة القائمة بذاته (تعالى) احترازًا عن إثبات القدماء المتعددة، وجعلوا هذا توحيدًا، وقالوا: إن القدم أخص وصف

(١) راجع «كيد الشيطان لآدم» لابن الجوزي.

لله (تعالى)، لا يشاركه فيه ذات، ولا صفة،وبنفي الصفات الزائدة على الذات، وقالوا: إن كلامه (تعالى) مخلوق محدث مركب من الحروف والأصوات، وإنه (تعالى) غير مرئي في الآخرة بالأبصار، وإن الحُسْن والقبح عقليان، ويجب عليه (تعالى) رعاية الحكمة والمصلحة في أفعاله، وثواب المطيع والتائب، وعقاب صاحب الكبيرة، ثم إنهم بعد اتفاقهم على هذه الأمور المذكورة افترقوا عشرين فرقة يُكفِّر بعضهم بعضًا ومنها :

١- الواصلية:

وهم أصحاب واصل بن عطاء، وهؤلاء قالوا بنفي الصفات، وإسناد أفعال العباد إلى قدرتهم، وامتناع إضافة الشر إلى الله (تعالى)، وقالوا بالمنزلة بين المنزلتين، وذهبوا إلى الحكم بتخطئة أحد الفريقين من عثمان وقاتليه، وجوزوا أن يكون عثمان لا مؤمنًا ولا كافرًا، وأن يخلد في النار، وكذا عليّ ومقاتلوه، وحكموا بأن عليًا وطلحة وزبيرًا بعد وقعة الجمل لو شهدوا على باقة بقلة لم تقبل شهادتهم كشهادة المتلاعنين.

٢- ومنها العمرية:

وهم أصحاب عمرو بن عبيد، وهو كان من رواة الحديث معروفًا بالزهد والتقوى، تابع واصل بن عطاء في القواعد المذكورة، وزاد عليه تعميم التفسيق في قصتي عثمان وعليّ.

٣- ومنها الهذيلية:

وهم أصحاب أبي الهذيل بن حمدان العلاف شيخ المعتزلة، ومُقرر طريقتهم، أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل عن واصل، وهو وأصحابه قالوا بفناء مقدورات الله (تعالى)، وهذا قريب من مذهب جهم حيث ذهب إلى أن الجنة والنار تفنيان، وقالوا : إن حركات أهل الجنة والنار

ضرورية مخلوقة لله (تعالى) إذ لو كانت مخلوقة لهم لكانوا مكلفين، ولا تكليف في الآخرة، وأن أهل الخُلدَين تنقطع حركاتهم، ويصيرون إلى جمود دائم، وسكون لازم، ويجتمع في ذلك السكون: اللذات لأهل الجنة، والآلام لأهل النار.

وإنما ارتكب أبو الهذيل هذا القول؛ لأنه التزم في مسألة حدوث العالم أنه لا فرق بين حوادث لا أول لها، وبين حوادث لا آخر لها، فقال: لا أقول بحركات لا تنتهي إلى آخرها، بل تصير إلى سكون.

وتوهم أن ما لزمه في الحركة لا يلزمه في السكون؛ ولذلك سمَّى المعتزلةُ أبا الهزيل جهميَّ الآخرة، وقالوا: إن الله (تعالى) عالم بعلم هو ذاته، قادر بقدرةٍ هي ذاته، حيّ بحياة هي ذاته.

وأخذوا هذا القول من الفلاسفة الذين يعتقدون أنه (تعالى) واحدٌ من جميع الجهات لا تعدد فيه أصلاً؛ بل جميع صفاته راجعة إلى السلوب والإضافات، وقالوا: هو مريد بإرادة حادثة لا في محل.

وأول من أحدث هذه المقالة: هو العلاف، وقالوا: بعض كلامه (تعالى) لا في محل، وهو قوله (تعالى): «كُنْ» وبعضه في محل، وهو: الأمر، والنهي، والخبر، والاستخبار، وذلك لأن تكوين الأشياء بكلمة «كُنْ» فلا يتصور لها محل.

وقالوا: إرادته (تعالى) غير المراد، وقالوا: الحجة بالتواتر فيما غاب لا تقوم إلا بخبر عشرين، فيهم واحد من أهل الجنة وأكثر.

وقالوا: لا تخلو الأرض عن أولياء الله (تعالى) هم معصومون لا يكذبون، ولا يرتكبون شيئًا من المعاصي، فالحجة قولهم لا التواتر.

٤ـ ومنها النظامية:

وهم أصحاب إبراهيم بن سيار النظام، وهو من شياطين القدرية، طالع كتب الفلاسفة، وخلط كلامهم بكلام المعتزلة، وهو وأصحابه قالوا: لا يقدر الله (تعالى) أن يفعل بعباده في الدنيا ما لا صلاح لهم فيه ؛ ولا يقدر أن يزيد في الآخرة أو ينقص من ثواب وعقاب لأهل الجنة والنار، وتوهموا أن غاية تنزيهه (تعالى) عن الشرور والقبائح لا يكون إلا بسلب قدرته (تعالى) عليها، وهم في ذلك كمن فرَّ من المطر إلى الميزاب؛ وقالوا: كونه (تعالى) مريداً لفعله أنه خالقه على وفق علمه، وكونه مريداً لفعل العبد أنه أمر به، وقالوا: الإنسان هو الروح، والبدن آلتها، وقالوا: الأعراض كالألوان والطعوم والروائح وغيرها أجسام، والجوهر: مؤلف من الأعراض المجتمعة، والعلم مثل الجهل المركب، والإيمان مثل الكفر في تمام الماهية، وقالوا: إن الله (تعالى) خلق المخلوقات دفعة واحدة على ما هي عليه الآن: معادن، ونبات، وحيوان، وإنسان، وغير ذلك، ولم يكن خلق آدم متقدما على خلق أولاده، إلا أنه (تعالى) أكمن بعض المخلوقات في بعض، والتقديم والتأخير في الكمون والظهور، وقالوا: نظم القرآن ليس بمعجز، إنما المعجز إخباره بالغيب من الأمور السالفة، والآتية، إلا أنه (تعالى) صرف العرب عن الاهتمام بمعارضته، ولو لم يصرفهم لأمكنهم الإتيان بمثله، بل بأفصح منه، وقالوا: التواتر الذي لا يحصى عدده يحتمل الكذب، والإجماع والقياس ليس شيء منهما بحجة، وقالوا: بالطفرة، ومالوا إلى الرفض في وجود النص على الإمام، وثبوته من النبي (ﷺ) على عليّ لكن كتمه عمر، وقالوا: من خان بالسرقة فيما دون نصاب الزكاة كمائة وتسعة وتسعين درهمًا، وأربعة من الإبل مثلاً، أو ظلم به غيره بالغصب والتعدي لا يفسق.

٥ـ ومنها الأسوارية:

وهم أصحاب الأسواري، وهؤلاء وافقوا النظامية فيما ذهبوا إليه وزادوا عليهم أن الله (تعالى) لا يقدر على ما أخبر بعَدَمِه، أو علم عدمه، والإنسان قادر عليه؛ لأن قدرة العبد صالحة للضدين على سواء، فإذا قدر على أحدهما قدر على الآخر، فتعلق العلم والإخبار من الله (تعالى) بأحد الطرفين لا يمنع مقدورية الآخر للعبد.

٦ـ ومنها الإسكافية:

وهم أصحاب أبي جعفر الإسكاف، وهؤلاء قالوا: إن الله (تعالى) لا يقدر على ظلم العقلاء بخلاف ظلم الصبيان والمجانين، فإنه يقدر عليه .

٧ـ ومنها الجعفرية:

وهم أصحاب جعفر بن جعفر بن جعفر بن مبشر، وجعفر بن حرب وهؤلاء وافقوا الإسكافية، وزادوا عليهم متابعة لابن المبشر : أن في فساق الأمة من هو شر من الزنادقة والمجوس، وأن الإجماع من الأمة على حدّ الشرب خطأ ؛ لأن المعتبر في الحد النص، وسارق الحبة فاسق منخلع عن الإيمان.

٨ـ ومنها البشرية:

وهم أصحاب بشر بن المعتمر،كان من أفاضل المعتزلة، وهو الذي أحدث القول بالتوليد، وهؤلاء قالوا: الأعراض من الألوان والطعوم والروائح وغيرها، كالإدراكات من السمع والرؤية، ويجوز أن تقع متولدة في الجسم من فعل الغير، كما إذا كان أسبابها من فعله، وقالوا: القدرة والاستطاعة: سلامة البنية، والجوارح من الآفات، وقالوا: إن الله (تعالى) قادر على تعذيب الطفل، ولو عذبه لكان ظالمًا، لكن لا يحسن أن يقال في حقه ذلك،

بل يحسب أن يقال: ولو عذبه لكان الطفل بالغًا عاقلاً عاصيًا مستحقًا للعقاب؛ وفيه تناقض؛ لأن حاصله أن الله (تعالى) يقدر على الظلم ولو ظلم لكان عدلاً.

٩- ومنها المزدارية:

وهم أصحاب أبي عيسى بن صبح المزدار، هذا لقبه، وهو تلميذ بشر، أخذ العلم منه، وتزهد حتى سُمِّي راهب المعتزلة، وقال: إن الله (تعالى) قادر أن يكذب ويظلم، ولو فعل لكان إلهًا كاذبًا ظالمًا، (تعالى) الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا، وقال بجواز أن يقع فعل من فاعلين تولدًا لا مباشرة، وقال: إن الناس قادرون على مثل القرآن، وأحسن منه نظمًا وبلاغة كما قال النظام وهو الذي بالغ في حدوث القرآن، وكفر القائل بقدمه.

وقال: من لابس السلطان فهو كافر، لا يرث ولا يورث منه، وكذا من قال بخلق الأعمال، وبالرؤية كافر أيضًا.

١٠- ومنها الهشامية:

وهم أصحاب هشام بن عمرو الفوطي، الذي كان مبالغًا في القدر أكثر من مبالغة سائر المعتزلة، وهؤلاء قالوا: لا يطلق اسم الوكيل على الله (تعالى) لاستدعائه موكلاً، ولم يعلموا أن الوكيل في أسمائه (تعالى) بمعنى الحفيظ، كما في قوله (تعالى): ﴿وما أنت عليهم بوكيل﴾ [الأنعام: ١٠٧]، وقالوا: لا يقال ألفَّ الله (تعالى) بين القلوب، مع أنه مخالف لقوله (تعالى): ﴿لو أنفقت ما في الأرض جميعًا ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم﴾ [الأنفال: ٦٣]، وقالوا: الأعراض ما تدل على الله (تعالى)، ولا على رسوله إنما الدال على ذلك هو الأجسام، ويلزمهم على ذلك ألا يكون فلق البحر، وقلب العصا حيّة، وإحياء الموتى دليلاً على صدق من ظهر على

يده، وقالوا: لا دلالة في القرآن على حلال وحرام، والإمامة لا تنعقد مع الاختلاف، بل لا بد من اتفاق الكل، ومقصودهم من ذلك القولِ الطعن في إمامة أبي بكر، إذ كانت بيعته بلا اتفاق من جميع الصحابة، لما بقي في كل طرف طائفة على خلافه، وكانت خلافته باستخلاف رسول الله (ﷺ) له، وقالوا: الجنة والنار لم تخلقا بعد؛ إذ لا فائدة في وجودهما الآن.

وقالوا: لم يُحاصر عثمان، ولم يقتل مع كونه متواترًا، وقالوا: من أفسد صلاة في آخرها، وقد افتتحها أولاً بشروطها، فأول صلاته معصية منهي عنها، مع كونه مخالفًا للإجماع.

١١- ومنها الصالحية:

وهم أصحاب صالح بن جودة، ومذهبهم أنهم جوزوا قيام العلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر بالميت، ويلزمهم جواز أن يكون الناس مع اتصافهم بهذه الصفات أمواتًا وألا يكون البارى (تعالى) حيًا، وجوزوا خلق الجوهر على الأعراض كلها.

١٢- ومنها الخابطية:

وهم أصحاب أحمد بن خابط، وهو أن أصحاب النظام نسبت أتباعه إلى أبيه، وهؤلاء قالوا: للعالم إلهان، قديم : وهو الله (تعالى)، وحادث: هو المسيح، وهو الذي يحاسب الناس في الآخرة، وهو المراد بقوله (تعالى): ﴿وجاء ربُّك والملكُ صفًا صفًا﴾ [الفجر: ٢٢] وهو الذي يأتي في ﴿ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] وهو المعني بقوله (ﷺ): «**إن الله خلق آدم على صورته**».

وبقوله (ﷺ): «**يضع الجبار قدمه في النار**».

وإنما سمي المسيح؛ لأنه ذرع الأجسام وأحدثها.

قال الآمدي: «هؤلاء كفار مشركون».

١٣ـ ومنها الحدبية:

وهم أصحاب فضل الحدبى، ومذهبهم مذهب الخابطية، إلا أنهم زادوا التناسخ، وقالوا: كل حيوان مكلَّف، وأنه (تعالى) أبدع الحيوانات عقلاء بالغين، في دار سوى هذه الدار، وخلق فيهم معرفته والعلم به، وأسبغ عليهم نعمه، ثم ابتلاهم وكلفهم شكر نعمه، فأطاعه البعض فأقرهم في دار النعيم التى ابتداؤهم فيها، وعصاه البعض في الجميع فأخرجهم من تلك الدار، إلى دار العذاب، وهي النار، وأطاعه البعض في البعض فأخرجهم إلى دار الدنيا، وكساهم هذه الأجساد الكثيفة على صورة مختلفة كصورة الإنسان وسائر الحيوانات، وابتلاهم بالبأساء والضراء، والآلام واللذات، على مقادير ذنوبهم، فمن كانت معاصيه أقل، وطاعته أكثر، كانت صورته أحسن، وآلامه أقل، ومن كان بالعكس فبالعكس، ولا يزال يكون الحيوان في صورة بعد صورة ما دامت ذنوبه معه، وهذا عين القول بالتناسخ.

١٤ـ ومنها المعمَّرية:

وهم أصحاب مَعْمَر بن عباد السلمى، وهؤلاء قالوا: إن الله (تعالى) لم يخلق شيئًا غير الأجسام، وأما الأعراض فيخير عنها الأجسام، إما طبعًا كالنار للإحراق، والشمس للحرارة، وإما اختياراً كالحيوان للأكوان.

قيل: ومن العجب أن حدوث الأجسام وفناءها عند معمر من الأعراض، فكيف يكون من فعل الأجسام؟! وقالوا: إن الله (تعالى) لا يوصف بالقدم؛ لأنه يدل على التقادم الزماني، والله (تعالى) ليس بزماني، ولا يعلم الله نفسه، وإلا لاتحد العالم والمعلوم، وهو ممتنع. والإنسان لا فعل له غير الإرادة، مباشرة كانت أو توليداً، بناءً على ما ذهبوا إليه من مذهب

الفلاسفة في حقيقة الإنسان.

١٥ـ ومنها الأثمامية:

وهم أصحاب ثمامة بن أشرس النميري، وهو كان جامعًا بين سخافة الدين، وخلاعة النفس، وهؤلاء قالوا: الأفعال المتولدة لا فاعل لها؛ إذ لا يمكن إسنادها إلى فاعل السبب، لاستلزامه من إسناد الفعل إلى الميت، فيما إذا رمى سهمًا إلى شخص ومات قبل وصوله إليه، ولا إلى الله (تعالى) لاستلزامه صدور القبيح عنه (تعالى).

وقالوا: المعرفة: متولدة من النظر، وأنها واجبة قبل الشرع، واليهود والنصارى والمجوس والزنادقة يصيرون في الآخرة ترابًا لا يدخلون الجنة ولا النار، وكذا البهائم والأطفال، والاستطاعة: سلامة الآلة، وهي قبل الفعل، ومن لا يعلم خالقه من الكفار معذور، والمعارف كلها ضرورية، ولا فعل للإنسان غير الإرادة، وما عداها حادث بلا محدث، والعالم فعل الله (تعالى) بطبعه، كأنهم أرادوا به ما يقول الفلاسفة من الإيجاب، ويلزمهم قدم العالم، وكان ثمامة في زمن المأمون وله عنده منزلة.

١٦ـ ومنها الخياطية:

وهم أصحاب أبي الحسن بن أبي عمرو الخياط، وهؤلاء قالوا بالقدر، بمعنى إسناد الأفعال إلى العباد، وجعلوا المعدوم شيئًا ثابتًا متقررًا في حال العدم، وجوهرًا وعرضًا ومرادهم أن الذوات المعدومة متصفة بصفات الأجناس حال العدم، وقالوا: إرادة الله (تعالى) كونه قادرًا غير مكره ولا كاره، وهي في أفعال نفسه كونه خالقًا لها، وفي أفعال عباده الآمر بها.

وكونه سميعًا بصيرًا أنه عالم بمتعلقهما، وكونه يرى ذاته أو غيره أنه يعلم.

١٧ـ ومنها الجاحظية:

وهم أصحاب عمرو بن بحر الجاحظ كان من الفضلاء والبلغاء في أيام المعتصم والمتوكل، وقد طالع كتب الفلاسفة، وروَّج كثيراً من مقالاتهم بعباراته البليغة اللطيفة، وهؤلاء قالوا: المعارف كلها ضرورية، ولا إرادة في أحد منا، إنما إرادته لفعله عدم السهو فيه، بمعنى كونه عالمًا غير ساهٍ عنه، وإرادته لفعل الغير هي ميل النفس إليه، وقالوا: إن الأجسام ذوات طبائع مختلفة، لها آثار مخصوصة، ويمتنع انعدام الجواهر، وإنما يتبدل الأعراض، والجواهر باقية على حالها، كما قيل في الهيولى، والنار يُجذب إليها أهلها؛ لأن الله (تعالى) يدخلهم فيها، والخير والشر من فعل العبد، والقرآن جسد ينقلب تارة رجلاً، وتارة امرأة.

١٨ـ ومنها الكعبية:

وهم أصحاب أبي القاسم بن محمد الكعبي كان من معتزلة بغداد، وتلميذ الخياط، وهؤلاء قالوا: فعل الرب واقع بغير إرادته، فإذا قيل: إنه (تعالى) مريدٌ لأفعاله، يراد أنه خالقها، وإذا قيل: إنه (تعالى) مريد لأفعال غيره، يراد أنه أمر بها، وقالوا: لا يرى نفسه ولا غيره إلا بمعنى أنه يعلمه، كما ذهب إليه الخياطية.

١٩ـ ومنها الجبائية:

وهم أصحاب أبي عليّ محمد بن عبد الوهاب الجبائي من معتزلة البصرة، وهؤلاء قالوا: إرادة الرب حادثة لا في محل، والله (تعالى) مريد بتلك الإرادة موصوف بها، والعالم يفنى بفناءٍ لا في محل عند إرادة الله (تعالى) فناء العالم، والله (تعالى) متكلم بكلام مركب من حروف وأصوات يخلقها الله (تعالى) في جسم، والمتكلم بذلك الكلام من فَعَل الكلام،

وخَلَقَهُ، لا من قام به، وحل فيه، وأنه (تعالى) لا يُرى في الآخرة، والعبد خالق لفعله، ومرتكب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر، وإذا مات بلا توبة يخلد في النار، ولا كرامات للأولياء، ويجب على الله (تعالى) لمن يكلفه إكمال عقله وتهيئة أسباب التكليف له، بمعنى اللطف به ورعاية ما هو أصلح له، والأنبياء معصومون، وشارك أبا عليّ في أحكامه المذكورة أبو هاشم، ثم انفرد عنه بأن الله (تعالى) عالم بذاته بلا إيجاب صفة هي علم، ولا حالة توجب العالمية، وكونه (تعالى) سميعًا بصيرًا معناه: أنه حيّ لا آفة به.

٢٠- ومنها الهاشمية:

وهم أصحاب أبي هاشم، فإنه انفرد عن أبيه: بإمكان استحقاق الذم والعقاب بلا معصية مع كونه مخالفًا للإجماع، والحكمة، وبأنه لا توبة عن كبيرة مع الإصرار على غيرها، عالمًا بقبحه، ولا مع عدم القدرة عليها، ويلزمه ألا يصح إسلام الكافر مع أدنى ذنب أخذ عليه، ولا توبة الكاذب عن الكذب بعد ما صار أخرس، ولا توبة الزاني عن الزنا بعد ما وجب عليه الحد، وبأنه لا يتعلق علم واحد بمعلومين على التفضيل، ولله (تعالى) أحوال لا معلومة ولا مجهولة، ولا قديمة ولاحادثة، قال الآمدي: «هذا تناقض؛ إذ لا معنى لكون الشيء حادثًا، إلا أنه ليس قديمًا، ولا معنى لكونه مجهولاً، إلا أنه ليس معلوما، على أن إثبات حالة غير معلومة مما لا سبيل إليه».

• • •

obeikandl.com